الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.12

Distr.: General

26 April 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٢

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الأربعاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

حلقة مناقشة بشأن "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/53/85، A/53/154، A/53/186، A/53/226 و Add.1-4 و A/53/363)

١ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قام بعرض تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/53/226 و Add.1-4)، فقال إن عنصرا مهما وجديدا نسبيا قد أضيف إلى عملية الاستعراض يتعلق بتقييم أثر الأنشطة التنفيذية. وثمة ثلاثة جوانب لهذا التقييم. ويتعلق الجانب الأول الذي حظي بأقصى درجة من الاهتمام في السنوات السابقة بالقرارات المتصلة بقضايا مثل التنفيذ الوطني والنهج البرنامجي والفرضيات العامة وتنسيق دورات البرمجة. ويتعلق الجانب الثاني بتقييم البرامج التي تضطلع بها مختلف المنظمات من جانب مجالسها التنفيذية. أما الثالث فهو أثر التقييم المذكور آنفا والذي يشمل أنشطة مختلف البرامج وركز على قاسم مشترك بينها جميعا ألا وهو بناء القدرات.

٢ - وذكر أن الخاصية الأساسية التي طبعت الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في السنوات الأخيرة هي التكامل فيما بين القطاعات، الذي تشكل الأنشطة المنجزة في مختلف المجالات بواسطته جزءا من كل متكامل تدعم عناصره بعضها بعضا. وترتبط قضايا البيئة مثلا بقضايا الفقر التي ترتبط بمصالح فئات كالأطفال والنساء. وهذه القضايا بدورها تزداد ارتباطا بمسألة حقوق الإنسان وهذا يفسر الأهمية البالغة التي يكتسيها التكامل. فهو يعد ضروريا سواء على المستوى القطري أو على مستوى المقر، كما أنه يشمل روابط بين مختلف المجالات التي تغطيها البرامج فعلى المستوى القطري مثلا، فإن الأفرقة المواضيعية التي تم تشكيلها هي أساسا أفرقة التنسيق الرئيسية. أما على مستوى المقر، فقد أنشئت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لكفالة أن يكون التنسيق متكاملا على نحو يفي بالغرض.

٣ - وأضاف أن إحدى القضايا المهمة التي أبرزتها الأزمة التي شهدتها أخيرا الأسواق المالية وما نجم عنها من مشكلات خطيرة في الاقتصاد الكلي تتمثل في أن التركيز المفرط على التنمية في الأجل الطويل قد يخلف آثارا عكسية ما لم يتجلى في قرارات السياسات العامة في الأجل القصير. وينبغي أن يقود إدراك هذه الحقيقة إلى إجراء نوع من الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بشكل خاص.

٤ - وأردف أن العامل المهم الآخر الذي يجب أن يتجلى في السياسات المعنية بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية هو العلاقة القائمة بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لنشاط الأمم المتحدة. فالصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة تركز قدراتها الأساسية على تنفيذ القرارات المتخذة على نحو مشترك في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والتي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول الأعضاء. ويجب أن توازن الرغبة في ضمان تنفيذ الأهداف المتفق عليها بصورة مشتركة على صعيد كل بلد بمفرده بضرورة أن تراعي الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري مميزات البلد واحتياجاته الخاصة. وليس في مقدور الأمم المتحدة أن تنظر في جميع الأولويات الوطنية في كل حالة من الحالات، فالمنظمة تتوفر لدها مجموعة من القدرات التي تستجيب على نحو متزايد للأولويات

التي حددتها المؤتمرات الرئيسية المنعقدة في العقد الحالي، كما بُذل كل جهد ممكن من أجل أن تستجيب تلك القدرات للأولويات الوطنية وذلك من خلال استخدام آليات البرمجة على الصعيد القطري كإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أنشئ حديثا من أجل إرساء قاعدة صلبة للتنسيق.

٥ - وأخيرا، قال إن من المهم أن يلاحظ أن كل ما أنجز من أجل تحسين التنسيق والاتساق بين أنشطة الأمم المتحدة لن يجدي نفعا ما لم تتوفر الموارد الضرورية للعمليات. وقد أنجزت المجالس التنفيذية الكثير في مجال تمويل الاستراتيجيات، ولكن لا بد من بذل المزيد من الجهد من أجل ضمان تمويل قابل للتنبؤ ومؤكد للأنشطة التي تدخل في نطاق ولاية الأمم المتحدة وللجهود المبذولة لبلوغ المقاصد التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة وتلبية احتياجات البلدان النامية. واختتم المتحدث كلامه بالإشارة إلى أن اكتساب الموارد الخاصة بالأنشطة التنفيذية وطرق استخدامها يتطلب بذل المزيد من الجهود من قبل الهيئات الحكومية الدولية.

٦ - **السيدة بلامي** (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة): قامت بعرض تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/53/186)، فقالت إن ١٨١ بلدا قد تعهدت في مؤتمر القمة التاريخي ذلك بحماية حياة الأطفال ومصالحهم وتعزيز التنمية الكاملة لقدراتهم.

٧ - وذكرت أن مؤتمر القمة العالمي كان أهم مبادرة دولية وحيدة خصصت لدعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وهي الصك الذي أحرز انضماما يكاد أن يكون عالميا بعد أن صادق عليه ١٩١ بلدا أقرت بهذه الخطوة بالتزامها العمل على دعم حق الأطفال في الحماية والنمو والمشاركة الكاملين.

٨ - وأضافت أن السنوات الثماني التي مرت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ قد شهدت إحراز مزيد من التقدم لفائدة الأطفال وذلك أكثر من أي وقت مضى. ويتضمن تقرير الأمين العام احصاءات بشأن الإنجازات الرائعة التي تحققت في مجال خفض وفيات الأطفال والتحصين، والبرامج الرامية إلى مكافحة التهابات الجهاز التنفسي، وخفض الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود الموروثة للشلل، وتحسن الرضاعة الطبيعية ورعاية الطفولة المبكرة، والحصول على المياه المأمونة، وخفض نقص فيتامين ألف، وتقليص الهوة بين الجنسين في مجال التعليم. وهذه الإنجازات الرائعة لم تكن لتتحقق لولا الشراكة القائمة بين الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات الدولية وقطاعات واسعة من المجتمع المدني، مثلما تدل على ذلك التقارير التي قدمتها الدول الأطراف في الاتفاقية واستعرضتها لجنة حقوق الطفل.

٩ - وأردفت إنه مع ذلك فالعمل لم يكن يبدأ، من جوانب عدة، ما دام التقدم المحرز متفاوتا بين البلدان والمناطق: ففي كل سنة، يتوفى حوالي ١٢ مليون طفل ممن لا تتعدى أعمارهم خمس سنوات لأسباب يمكن درؤها؛ كما أن ١٣٠ مليون طفل تقريبا منهم ٦٠ في المائة من الفتيات لا يستفيدون من التعليم؛ ويقدر عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الخطير بحوالي ١٦٠ مليون طفل؛ أما عدد الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم المياه المأمونة فيناهز ١,٤ بليون شخص، ويصل عدد الأشخاص الذين لا يستفيدون من الخدمات الصحية الملائمة

إلى حوالي ٢,٧ بليون شخص. كما يبلغ عدد الأطفال الكادحين زهاء ٢٥٠ مليون طفل، فيما يقدر عدد الأطفال الذين يحاربون كجنود بالملايين.

١٠ - واستطردت قائلة إن آفاق حل تلك المشكلات تتضاءل بسبب استفحال الفقر وتفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والانخفاض الفاضح في المساعدة الإنمائية الرسمية والعدد المتزايد من الأزمات الإنسانية التي تشمل الأطفال وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأن الآثار الوخيمة لهذه المعضلات تهدد بتقويض التقدم الذي أحرز بصعوبة لفائدة الأطفال. ورغم أن معدل الوفيات الناجمة عن الإصابة بالإيدز قد انخفض في البلدان الغنية نتيجة الطرق الجديدة في العلاج بالعقاقير، فإن هذا الداء لا يزال يحصد العديد من الأرواح في مناطق شاسعة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومن شرق آسيا وجنوبها، حيث لا يستفيد الناس هناك من طرق العلاج الجديدة.

١١ - ومضت قائلة إن حلول هذه المعضلات المرة معروفة وإن كلفتها المقدرة، والتي تقل عن ١ في المائة من الناتج العالمي، هي في متناول المجتمع الدولي. ولا يمكن أن تتحقق أهداف نهاية العقد التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ما لم تجدد الحكومات رسميا التزامها بها فضلا عن بذل جهود مطردة من أجل بناء القدرات الوطنية وإصلاح القوانين الوطنية لتأخذ في الاعتبار حقوق النساء والأطفال واتخاذ ترتيبات مؤسسية من أجل تعزيز إعمال تلك الحقوق. وفي جميع هذه الأعمال يعد دعم المجتمع الدولي أساسيا.

١٢ - وأردفت قائلة إن الإسراع بتحقيق التقدم نحو بلوغ أهداف نهاية العقد التي وضعها مؤتمر القمة يجب أن يبدأ باستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني في المرحلة الممتدة من الآن حتى عام ٢٠٠٠. ويلزم في هذا السياق أيضا النظر الجدي في مبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة التي تعقدها. وتتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها سنة ٢٠٠١ والمخصصة لاستعراض تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، فرصة فريدة لتعبئة أوسع حركة ممكنة لفائدة حقوق الطفل وتحديد أهداف جديدة للعقود الأولى من القرن الجديد. لقد حان الوقت للوفاء بالعهود المقطوعة وضمان حق كل طفل في حياة خصبة ومزدهرة.

١٣ - **السيد أوهايورهنوان** (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قام بعرض تقرير الأمين العام عن تعزيز تكامل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/53/226/Add.4)، فقال إن الأمين العام قد راعى أثناء إعداده التقرير نتائج المشاورات التي أجريت مع الدول الأعضاء ومختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وأبرز أجزاء التقرير الخمسة، مركزا على النتيجة التي خلص إليها ومفادها أنه رغم الجهود التي تبذلها مختلف المنظمات والوكالات، فإن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لم يرق إلى مستوى التكامل الأمثل في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وقد نجم هذا الوضع عن أسباب متنوعة، بما في ذلك استمرار بقاء الحواجز النابعة من المواقف المتخذة ضد هذا الشكل من التعاون، ونقص الوعي بإيجابيات أشكال التعاون هذه وعدم كفاية الموارد المخصصة له.

١٥ - وذكر أن التوصيات الخاصة الموجهة للمؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بهدف تعزيز التكامل بين أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تشمل ما يلي: جعل التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية موضوعا رئيسيا وإضفاء الطابع المؤسسي عليه وذلك من خلال إدماج تلك الأشكال من التعاون في سياستها التنظيمية وأدلتها وتوجيهاتها التنفيذية وفي ترتيباتها البرنامجية؛ والسعي إلى تحديد فرص مناسبة لتدعيم ترتيبات التعاون المشترك والتي يمكن لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها أن ترفدها بكفاءاتها القطاعية المختلفة لدعم المبادرات المتعددة القطاعات؛ والعمل على تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ من أجل ضمان إعطاء "الأهمية الأولى" للتعاون التقني والاقتصادي فيما بين الدول النامية في تصميم أنشطتها التنفيذية وصياغتها وتنفيذها وتقييمها؛ وإدماج التعاون التقني والاقتصادي فيما بين الدول النامية في الأطر البرنامجية والتنسيقية، مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإطار التعاون القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الأدوات والآليات التي تستخدمها منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها في إنجاز برامجها؛ والعمل على توثيق الاتصال بمنظمات العالم النامي؛ والسعي إلى دعم زيادة مشاركة القطاع الخاص بالبلدان النامية في أنشطة التعاون التقني والاقتصادي؛ والعمل بصورة متسقة على تطبيق المبادئ التوجيهية المنقحة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أعدتها الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس المشاورات المعقودة مع مختلف المنظمات والوكالات، مع مراعاة الملاحظات أو التعديلات التي تدخلها عليها الجمعية العامة.

١٦ - **السيدة هيزر** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام بشأن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/53/363)، إن عمل الصندوق خلال العام المنصرم ركز على برنامج الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وعلى جدول الأعمال الخاص بحقوق الإنسان القائم على نهجين اتضحا أثناء فترة ولاية الصندوق وهما: دوره كمبدع يسلط الضوء من خلاله على موضوعات صريحة أو ضمنية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين، ودوره كحفاز يسعى من خلال هذا الدور إلى تحقيق شراكات يستطيع كل شريك فيها أن يعمل على إفادة تمكين المرأة من مزاياها النسبية.

١٧ - وأضافت قائلة إن برنامج الإصلاح كان مفيدا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عمله، وكانت هناك زيادة مهمة في الأنشطة التي تشترك فيها المكاتب الميدانية للصندوق للمساعدة على تنفيذ منهاج عمل بيجين، ولتطوير قاعدة بيانات مشتركة بين البلدان، ولتحديد مظاهر الفقر بين النساء ومعالجتها خصوصا في ظل اقتصاد يشهد العولمة وفي حالة تتسم بالأزمات الاقتصادية، ولإيجاد مجالات جديدة أمام مشاركة النساء في الحياة السياسية. وقالت إن جهود المجتمع المدني والحكومات والمانحين ووكالات الأمم المتحدة تضافرت للدخول في حوار سياسي ولصياغة استراتيجيات فعالة، وأصبحت مزايا هذا النوع من التنسيق أكثر وضوحا بالنسبة للحكومات والمجتمعات المحلية.

١٨ - وأردفت قائلة إنه كان هناك اهتمام واسع النطاق من لدن الحكومات والمجتمع المدني بمجال حقوق الإنسان، ولهذا فإن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمراة ركز برامجه على إيلاء أقصى قدر من الاهتمام

بالاستراتيجيات الخلاقة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، قام الصندوق بحملات للقضاء على العنف ضد المرأة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

١٩ - واسترسلت قائلة إن الصندوق استخلص دروسا قيمة عديدة من جهوده لدمج الجنسين في الأنشطة على الصعيد القطري. وتعكس الأنشطة التعاونية للصندوق المسائل التي نوقشت خلال الأشهر التي سبقت الإعلان عن مجموعة إجراءات الإصلاحات التي أعدها الأمين العام. وأضافت أن التحدي الذي يواجهه الصندوق يكمن، جزئيا، في اختبار نهوج جديدة واشراك شركائه في هذه الجهود. وتحقيقا لهذه الغاية فإن اثنتين من بين الآليات الرئيسة التي يجري تطويرها هي، أولا، توسيع الشبكة الميدانية للصندوق من أجل زيادة الخبرة المتاحة في شؤون الجنسين لنظام المنسقين المقيمين، وثانيا، مشاركة الصندوق في أعمال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي الفريق الفرعي المعني بقضايا الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٠ - وقالت إنها تعتبر أن توسيع شبكة الخبرات في مجال الجنسين يدعم إصلاح الأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ويعزز الممارسات الجيدة المتعلقة بإدماج منظور الجنسين في أعمال الأمم المتحدة الخاصة بمتابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد القطري، وإن الغاية المنشودة في نهاية المطاف هي زيادة دعم البلدان في تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وخلال العامين المقبلين فإن خبرة الصندوق في رصد وتقييم السبل التي تعزز بها الشبكة الموسعة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها على الصعيد القطري ستصبح جزءا ذا أهمية حيوية من أعماله.

٢١ - وأردفت قائلة إن التحدي الذي يواجه الصندوق فيما يخص إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتمثل في العمل على إبراز منظور الجنسين كمسألة شاملة لعدة قطاعات. وسيسعى الصندوق إلى تحقيق فكرة إجراء تدقيق بشأن قضايا الجنسين على الصعيد القطري عندما يحضر كافة المستشارين المعنيين بشؤون الجنسين. ويحضر الصندوق كذلك لعقد اجتماع للفريق الفرعي المعني بقضايا الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي أعد استراتيجية بغرض إدراجها ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ويعمل حاليا مع أعضاء الفريق الفرعي لإعداد بيان تفصيلي لموارد كل وكالة على حدة من شأنه أن يمكن الصندوق من التعرف بدقة على مكان ونوع الخبرات المتاحة في مجال الجنسين في وقت معين وهذا سيمكن الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة من الحصول بسرعة على تلك الدراية ويتيح للمستشارين المعنيين بشؤون الجنسين الإفادة من مشاطرة الأفكار والتجارب.

٢٢ - وقالت إن المساواة بين الجنسين أصبحت أكثر من أي وقت مضى هدفا يمكن تحقيقه. إلا أن تحقيق هذا الهدف مرتبط ارتباطا وثيقا بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة ككل ومن الحكومات والمجتمع المدني.

٢٣ - **السيد ويدراوغو** (وحدة التفتيش المشتركة): قال، في معرض تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الزمالات في منظومة الأمم المتحدة" (A/53/154)، الذي يتمثل الهدف منه في تحديد مسائل الإدارة والتنسيق الرئيسية المرتبطة بتنفيذ برامج الزمالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومساهمة هذه البرامج في بناء

القدرات، وقال إنه تمت محاولة لاقتراح مصطلح مشترك لتسمية "زمالات" وذلك بهدف تيسير إعداد التقارير وأوضح بأن التوصية التي قدمت في هذا الصدد قد لا تلقى موافقة جميع الأطراف المعنية، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الصعوبة الملازمة لهذه العملية ربما تفسر لماذا لم تتوصل الأمانات قط إلى اتفاق بشأن هذا الموضوع.

٢٤ - ومضى يقول إن التقرير الحالي يخلص في الواقع إلى نفس الاستنتاج الذي خلص إليه تقرير آخر صدر عن وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/1976/1)، وهو: أن مصطلح "الزمالة" عموما يشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التدريبية والتعليمية يصحب إعطاء تسميات موحدة لها. ورغم ذلك، فهناك توافق آراء بشأن ضرورة تقديم البيانات في شكل متفق عليه، خاصة عندما يعد تقرير على صعيد المنظومة بشأن البيانات المتعلقة بالزمالات من قبل مكتب خدمات الشراء المشتركة بين الوكالات في تقريره الإحصائي السنوي.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الوحدة تعتقد أن الأهم هو العمل على أن تتفق كافة المؤسسات التابعة للمنظومة على متطلبات كافة برامج الزمالات وأهدافها، والتي يجب أن تشمل ما يلي: ينبغي أن يلبي النشاط الذي منحت من أجله الزمالة ما يعتمده البلد المستفيد من سياسات وخطط لتطوير الموارد البشرية على الصعيد القطري، وينبغي أن تكفل عملية الاختيار ألا تمنح الزمالات سوى للمرشحين الذين لهم المؤهلات المطلوبة، وينبغي على كل أصحاب المصلحة أن يسعوا جاهدين لكي يكون التدريب المرتبط بتلك الزمالات مناسبا وأن يكون له الأثر المتوخى.

٢٦ - واسترسل يقول إن البيانات التي قدمتها المنظمات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ تشير إلى اتجاهات جديدة في برامج الزمالات، كالتأكيد المتزايد على التدريب قصير الأجل ومتوسط الأجل، والتحول في التعيينات من البلدان متقدمة النمو إلى البلدان النامية، وإضفاء قدر أكبر من الطابع الإقليمي على التعيينات ومراعاة متزايدة للمنظور المتعلق بنوع الجنس، بالرغم من إمكانية إدخال تحسينات في هذا الصدد من خلال اعتماد سياسات أكثر استباقية لفائدة النساء مقدمات الطلبات.

٢٧ - وأوضح أن تطورات أخرى تشمل أثر التنفيذ الوطني على الاضطلاع ببرامج الزمالات ومصادر تمويل هذه البرامج. وثمة دليل واضح في كل الوكالات تقريبا على أن عددا من الزمالات الممنوحة في إطار التنفيذ الوطني تزايد ولا يزال نتيجة لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. وتعتمد بعض المنظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الصحة العالمية، إلى حد كبير على ميزانياتها العادية في تمويل برامجها الخاصة بالزمالات، بينما تمكنت منظمات أخرى من الحصول على مصادر تمويل أخرى. وأضاف بأن الحفاظ على مستوى برامج الزمالات سيتوقف بصورة متزايدة على قدرة المنظمات على إيجاد مصادر تمويل أخرى.

٢٨ - واسترسل قائلا إن كافة المنظمات مقتنعة بأن برامجها الخاصة بالزمالات ساهمت في بناء القدرات في البلدان المستفيدة، وبالرغم من ذلك فإنه من الصعب عادة تقييم الأثر الفعلي لهذه البرامج. فعلاوة على ظاهرة "هجرة الأدمغة" المعروفة، يسلط التقرير الضوء على عامل آخر يسميه المفتشون "إهمال الأدمغة" الذي ينتج عنه عدم الاستفادة من المهنيين الأكفاء والمدربين تدريبا جيدا في البرامج الإنمائية لبلدانهم.

٢٩ - وأضاف أن موجز القول هو أن ضمان أثر برامج الزمالات على بناء القدرات مسؤولية مشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة. ويجب على البلدان المرشحة أن تتعهد باستخدام المهارات والمعرفة المكتسبة حديثا من قبل المتدربين، وبإمكان مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساهم في هذه الجهود من خلال الحفاظ على بنوك البيانات عن الخبرات المحلية واستكمالها، وإتاحة حصول شركاء التنمية الآخرين عليها. وفي هذا السياق، ينبغي اعتبار مسألة التقييم أداة هامة لن يتيسر بدونها قياس برامج الزمالات إلا بصورة غير مباشرة.

٣٠ - وقال إن التوصيات الواردة في التقرير، التي حظي معظمها بموافقة لجنة التنسيق الإدارية، ذات وجهة عملية ويمكن أن تصبح، لو اعتمدت، عاملا مساعدا في إعداد برامج زمالات أكثر فعالية. وإن هناك اختلافا رئيسيا في الآراء يرتبط بمستقبل برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي. ويعتقد البعض أنه ينبغي أن يصبح ذلك البرنامج، عندما تنتهي فترته الحالية في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩، جزءا لا يتجزأ من البرنامج العادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنوب أفريقيا. لكن الوحدة ترى أنه، بموافقة البلد المضيف، يستطيع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، من خلال الاستفادة من تجربته الطويلة وشبكة اتصالاته بجنوب أفريقيا، أن يتحول إلى وحدة مشتركة للتعيين والإشراف تحت سلطة المنسق المقيم. وسيشكل إسهاما ذا شأن في سياسة الاشتراك في الخدمات التي يدعو إليها الأمين العام.

٣١ - وقال إن الوحدة ترى أن التقرير ينبغي أن يشمل نقطتين هامتين: أولاهما الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في برامج الزمالات، وثانيهما مسألة التنسيق فيما بين الوكالات في هذا المجال. وفيما يتعلق بالتنسيق، قال إن الوحدة أوصت بضرورة الإبقاء على الأمانة المشتركة بين الوكالات، التي يوجد مقرها في جنيف، وعلى الاجتماع الذي يعقده كل سنتين الموظفون المعنيون بالزمالات.

٣٢ - **السيد هدايت** (إندونيسيا): تكلم باسم مجموعة ٧٧ والصين، فقال إن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا يمكن بحثه بمعزل عن الوضع المتقلب للاقتصاد العالمي في وقت تعمل فيه قوى العولمة وتحرير الأسواق على تغيير العمليات الاقتصادية بدون هوادة. ومن المؤسف أن ما تعد به العولمة من رفاهية للجميع ما فتئ أمرا مشكوكا فيه. فالعولمة عرّضت البلدان النامية لمخاطر شديدة وأدت إلى نكسات تتراوح بين تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي والانهيار الاقتصادي التام في أخطر أزمة مالية واقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

٣٣ - وذكر أنه في هذا الجو من الاضطراب وفي وقت تتزايد فيه الحاجات والمطالب، تراجعت تدفقات الموارد الممنوحة للبلدان النامية بشروط ميسرة تراجعا ملحوظا. وبدلا من السير في اتجاه الهدف المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة أخذت المساعدة الإنمائية الرسمية تتراجع باستمرار فانخفضت من ٦٤ في المائة من مجموع تدفقات الموارد الممنوحة للبلدان النامية عام ١٩٩٤ إلى ٢٢ في المائة عام ١٩٩٦.

٣٤ - وأردف أنه في مقابل هذا التراجع ارتفعت تدفقات رأس المال الخاص على نحو سريع. ورغم ما يقال كثيرا للبلدان النامية من أنه ينبغي لها أن تعتمد أكثر على تدفقات رأس المال الخاص وأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون مكملة لتلك التدفقات فحسب، فإن المشكل يكمن في أن معظم البلدان النامية ذات الدخل

المنخفض لا تستطيع جذب استثمارات أجنبية مباشرة كافية، ناهيك عن قروض تجارية خاصة، مما يجعلها تتأثر تأثرا شديدا بتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية التي كانت تعتمد عليها.

٣٥ - وأضاف أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة تكتسي أهمية أكبر بكثير بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما تلك التي لها حظ يسير من تدفقات رأس المال الخاص. ويتيح الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسة الفرصة لتقييم أداء هذه الأنشطة في وقت صعب وللبحث عن أفضل السبل لتنفيذ الولايات وإجراء المزيد من التحسينات في فعالية وكفاية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الجوهري أن تحتفظ هذه الأنشطة بشموليتها وبما تتسم به من طابع التبرعات والمنح، وبحيادها وتوجهها المتعدد الأطراف. وينبغي أيضا إدارتها بطلب من البلدان النامية ووفقا لأولويات سياساتها العامة في مجال التنمية. ولذلك ينبغي مساعدة البلدان النامية على الاضطلاع بدور رائد في تطوير وإدارة عمليات التنمية بنفسها. وتعد الأنشطة التنفيذية عنصرا مهما من عناصر التمويل الخارجي للتنمية ويتيح الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الفرصة لتدعيم دور الأمم المتحدة في هذا المجال. وينبغي استخدام هذا الاستعراض لمواجهة العجز الحاد في الموارد الذي تعاني منه المنظمة ولكفالة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المستقبل على أساس يتسم بقدر أكبر من قابلية التنبؤ والضمان والإطراد.

٣٦ - واستطرد أنه ينبغي الاستفادة من الخطوات التي سبق أن اتخذتها المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل إيقاف ومعالجة هذا التراجع في الموارد الأساسية وتطوير فعالية الأنشطة التنفيذية بشتى الطرق ومن بينها تحقيق زيادة ملموسة في تمويلها على نحو يتطابق مع الزيادة في حاجات البلدان النامية. وإذا لم يعالج هذا الوضع المؤسف ستشهد الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة تقلصا جذريا. وهذا سيكون مخالفا للمبادئ والأهداف الأساسية للأمم المتحدة ويؤثر تأثيرا مدمرا على جهود التنمية التي تقوم بها البلدان النامية. وقد تم تصميم الأنشطة التنفيذية لدعم تلك الجهود وينبغي ألا تنحرف عن هذا الهدف. وينبغي أن يؤدي الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلى دعم تلك الأهداف وتفادي دخول أي مفهوم غريب عن الأنشطة التقليدية التي تديرها البلدان.

٣٧ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشيد بالتقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لا سيما فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين. لكن الحكومات المتلقية هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق - على أساس الاستراتيجيات والأولويات الوطنية - جميع أشكال المساعدة الخارجية، بما فيها ما توفره المؤسسات المتعددة الأطراف. وينبغي التشديد على هذه النقطة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تشجع المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استجابة من البلدان المتلقية وفقا للأولويات الوطنية على النحو الوارد في مذكرات الاستراتيجية القطرية أو في الخطط الإنمائية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يستخلص لعملية الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات إلا دروس أولية من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أخذ به على أساس تجريبي في ١٨ بلدا والذي يجري تقييمه في عام ١٩٩٨. وأخيرا فإن هذا الإطار لن يكون مفيدا إلا إذا أتاح للبلدان المتلقية زيادة مواردها.

٣٨ - وأضاف قائلا إن من المهم التأكيد على الحاجة المتزايدة إلى إدماج البعد الإقليمي في الأنشطة التنفيذي من أجل التنمية ومن المهم أيضا بالنسبة للمنسقين المقيمين أن يضمنوا زيادة اشتراك اللجان الإقليمية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٩ - واستطرد قائلا إن من الجوهري في عصر العولمة تطوير التعاون بين بلدان الجنوب. وفيما يتعلق بالذكرى العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، ترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالاقتراح الداعي إلى اعتماد يوم للأمم المتحدة يخصص للتعاون بين بلدان الجنوب، وبالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن العمل على إدراج التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. كما أن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يزيد على نحو ملموس من المخصصات من الموارد الأساسية حتى تتمكن الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من تنفيذ تكليفات الجمعية العامة. وينبغي أن يعطى هذا الموضوع ما يستحقه من دراسة في الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات. ومن الضروري أيضا رفع نسبة مشتريات السلع والخدمات من البلدان النامية من أجل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وهذا الأمر ينبغي أن يدرس بصورة ملائمة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات ويكتسي أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتنفيذ الوطني اللذين يُشكلان العمود الفقري للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

علقت الجلسة الساعة ١٦/١٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٢٠

حلقة مناقشة بشأن "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"

٤٠ - **السيدة صادق** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): أشادت بفرصة تبادل الآراء مع أعضاء اللجنة الثانية بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهما موضوعان مرتبطان بعضهما ببعض.

٤١ - وكررت الإعراب عن التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان التام بإصلاحات الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع الهيئات الأخرى في المنظومة ومع المجتمع المدني على حد سواء، وذلك بهدف تلبية حاجات البلدان التي يعمل بها الصندوق. وقالت إنها لن تعلق إلا على بعض المسائل قيد البحث وبخاصة على مواءمة دورات البرامج. ورغم ما أحرز من تقدم، هناك ما يدعو إلى بعض التكييف وهناك الكثير مما ينبغي القيام به. وقد جرى استعراض الوضع بدقة في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وتم إصدار تعليمات واضحة لإعداد خطة نهائية لتحقيق المواءمة.

٤٢ - وذكرت أن المواءمة ضرورية من أجل التقريب بين نهج البرمجة بين البلدان سواء من خلال إجراء تحاليل مشتركة أو مذكرات استراتيجيات قطرية أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو عن طريق المراقبة

والتقييم. وتزداد قيمة هذه العمليات كثيرا إذا تمت مواءمة دورات البرامج وتزداد قيمتها أكثر مع دورات التخطيط الحكومية.

٤٣ - وأضافت أن التبسيط والمواءمة قد يتطلبان أيضا إزالة بعض عمليات البرمجة. فصندوق الأمم المتحدة للسكان على سبيل المثال قرر أنه يمكن تبسيط التقييم السكاني لأحد البلدان أو الاستغناء عنه، إذا أنجز التقييم المشترك بصورة سليمة من منظور الصندوق.

٤٤ - وأردفت أنه ينبغي أيضا مساعدة البلدان على تطوير أنظمة المعلومات التي تحتاج إليها ليس فيما يخص برامج الأمم المتحدة فحسب، بل وكذلك في إدارة برامجها الخاصة، وذلك بهدف تخفيف عبء العمل والطلب على الأجهزة الوطنية وعلى مكاتب الأمم المتحدة نفسها وتقديم مساعدة أكثر كفاءة لتلبية الحاجات والأولويات الوطنية. وكثيرا ما يغفل هذان الهدفان كما لا يتم بلوغ النتائج المتوخاة دائما. ومن المهم أن يتم تبسيط جميع العمليات وأن تستخدم تلك الآليات لتقليل الوقت الذي تستغرقه علميات الإصلاح.

٤٥ - وفيما يخص التقسيم المشترك للبلدان تجدر الإشارة إلى أن المفهوم جاء بمبادرة من الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات في عام ١٩٩٧. ويشمل انتقاء مجموعة مشتركة من المؤشرات الهامة وإعداد قاعدة مشتركة للبيانات وإجراء تقييم مشترك لحاجات وأولويات البلدان وذلك بالتنسيق مع الحكومات. وكانت هذه خطوات أساسية أفضت إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتفيد في إعداد مذكرات الاستراتيجيات القطرية.

٤٦ - واستطردت أن المكاتب الميدانية تباشر التقييمات القطرية المشتركة وأن الجهود تسير، رغم تفاوت الجودة، في الاتجاه الصحيح. وينبغي حصر عدد المؤشرات المشتركة في قائمة كافية لكي يسهل التصرف فيها وتوفر البيانات الأساسية. وينبغي قبل كل شيء تدعيم وتعزيز القدرة الوطنية على جمع البيانات وتحليلها واستخدامها.

٤٧ - ومضت تقول إن التقييمات المشتركة للبلدان ينبغي أن تكون عمليات جماعية تقوم بها أفرقة في الأمم المتحدة القطرية والأجهزة الوطنية المناظرة وتستدعي مشاركة الحكومات وجميع المجموعات الوطنية المعنية وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة بما فيها اللجان الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز وسيصبح التقييم القطري المشترك في المستقبل عنصرا طبيعيا في دورات البرامج المتسقة وعملية ممهدة لإعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج الوطنية.

٤٨ - وأضافت قائلة إنه ينبغي لدى صياغة التقييمات المشتركة للبلدان، ومذكرات الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إيلاء اهتمام أكبر لمتابعة المؤتمرات ولمدى مساعدة منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة عموما للبلد المعني حتى يستطيع بلوغ الأهداف المتفق عليها في مجموعة المؤتمرات. وذلك يفترض قيام المكاتب الوطنية والموظفين الحكوميين على وجه أحسن باستخدام مختلف المواد التي أصدرتها أفرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل متابعة المؤتمرات ومن الواضح أحيانا عدم وجود فهم كاف

للمؤتمرات داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعلى مستويات مختلفة داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولذلك، فإن ذلك يتطلب جهدا في عمليات الإحاطة الإعلامية والتدريب لتسهيل تنفيذ الأهداف المتفق عليها في تلك المؤتمرات وفقا للحاجات والأولويات الوطنية.

٤٩ - وأكدت أن من الجوهري لكي يصبح أداء نظام المنسقين المقيمين كما ينبغي، أن يتسم بالشفافية والحياد حتى يكون المنسقون المقيمون أهلا للثقة ويرعون مصالح جميع المنظمات على قدم المساواة.

٥٠ - وختمت كلامها بقولها إن الاعتراف بأهمية توفير التمويل والموارد مسؤولية مشتركة بين البرامج والبلدان المانحة. ويستتبع ذلك استخدام الموارد المتاحة بطريقة أفضل وضرورة حشد موارد إضافية. ويجب كفالة زيادة الموارد على نحو أكثر إطرادا واستقرارا وقابلية للتنبؤ. وأعربت في هذا الصدد عن بالغ تقديرها للبيان الذي أدلت به السيدة إيفلين هيرفكنز، الوزيرة الهولندية للتعاون الإنمائي أمام اللجنة الثانية وأعربت عن أملها في تحذو بلدان مانحة أخرى حذوها.

٥١ - **السيدة بيلامي** (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة): قالت إنها ستقتصر على الإشارة إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية توخيا للإيجاز.

٥٢ - لقد وقع الاختيار على ثمانية عشر بلدا للاشتراك في مرحلة تجريبية أولية لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما تم دعوة الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز للاشتراك فيها. وفي جميع الأحوال تقريبا، شارك نظام الممثلين المقيمين في هذه المرحلة. كما أنه تم الاتفاق على أن مالي وفييت نام سيكونان موقعين تجريبيين لاستعراض التفاعل بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات البنك الدولي للمساعدة القطرية.

٥٣ - وخلال الشهرين الماضيين، استعرض فريق للتقييم مؤلف من ممثلين عن الأمم المتحدة وأربع وكالات هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تجربة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية حتى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، قام فريق الأمم المتحدة الإنمائي بتكليف فريق خارجي مؤلف من ثلاثة خبراء رفيعي المستوى مستقلين عن الأمم المتحدة، وإن كانوا مطلعين على مجريات الأمور، بإجراء استعراض مستقل. وكان هذان التقييمان جزءا من استعراض رئيسي قامت به، باسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكالات مختلفة وهيئات مشتركة بين الوكالات، وثلاثة فرق قطرية، وحكومات متنوعة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اليونيسيف تقييمها الداخلي الخاص بها للمرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وشارك فيه ممثلون عن البلدان الرائدة.

٥٤ - وينبغي الإشارة، على نحو ما جاء بصورة صريحة في الاستعراض الذي يجرى كل ثلاثة سنوات للسياسة العامة، إلى أن استحداث إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستجيب إلى مطالب الحكومات، كما هي معروضة في القرارات السابقة المتعلقة بالسياسة العامة التي تتخذ كل ثلاث سنوات، وذلك لتحقيق مزيد من التعاون والاتساق والتكامل بين وكالات الأمم المتحدة. وقد استجاب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأولويات

والالتزامات الوطنية كما ترد في الخطط الإنمائية الوطنية، والاتفاقيات الدولية، وخطط العمل التي تضعها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية. ويجب أن يبقى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في شكل عملية ووثائق يتم الاتفاق عليها على الصعيد القطري.

٥٥ - وإن النتائج والتوصيات العامة المماثلة إلى حد كبير التي نشأت عن عمليات التقييم تتضمن ما يلي: ينبغي أن يكون إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة استراتيجية والأداة الأولية للأمم المتحدة التي تستجيب للأولويات والتحديات الإنمائية التي تواجه الأقطار، كما ينبغي تحضير الإطار بالتعاون والمشاركة الكاملة والفعالة مع الحكومات؛ وإن جدول الأعمال العالمي للأمم المتحدة، بما في ذلك متابعة المؤتمرات الدولية والقضاء على الفقر ينبغي أن يشكل جوهر جدول أعمال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وذلك دعما باستمرار للاحتياجات القطرية والأولويات الوطنية؛ وينبغي أن يعزز إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قدرة الحكومات المضيفة على تنفيذ برامجها الإنمائية وتقوية العلاقات بين الأمم المتحدة والحكومات المضيفة؛ كما ينبغي أن يتضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أحكاما للرصد والتقييم وفقا للمؤشرات المتفق عليها؛ ويطلب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بيانا واضحا بالأولويات التي وضعتها الحكومات المضيفة عن طريق مذكرة استراتيجية قطرية أو وثيقة مماثلة، على أن يسبق تحضير ذلك تقييم قطري مشترك.

٥٦ - وأدت عملية تجربة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دورا هائلا في تعزيز وتنشيط جوانب التعاون الكثيرة بين الوكالات. وقدم إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الأساس لعقد دورة مشتركة تاريخية أولى للمجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وشكل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية جوهر المناقشة في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الفريقين القطريين للأمم المتحدة التابعين لغواتيمالا وموزامبيق.

٥٧ - وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بوصفه آلية رئيسية للتنسيق، يتسم بالكفاية والفعالية من حيث التكلفة داخل الأمم المتحدة، يؤدي أيضا دورا هاما في تحقيق أهداف نهاية عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وفي التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل. وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والفريق المخصص المعني بالحق في التنمية، الذي يترأسه على نحو مشترك مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، توجد فرصة فريدة من نوعها لتعزيز الدينامية الوطنية في عملية التنمية التي تحددت على أساس حتمية حقوق الإنسان وتم تصميمها لتعزيز إعمال هذه الحقوق.

٥٨ - وإن تحقيق هذه الأهداف - وهي نجاح الأنشطة التنفيذية، والتنفيذ السريع للأعمال التي طلبها الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات للسياسة العامة، والتنفيذ الكامل لإصلاحات الأمين العام - يتوقف على عامل رئيسي، وهو مدى توفر الموارد الكافية، مما يفترض الوقف المبكر للتخفيض العام في الموارد المخصصة من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، من الحيوي أن تدعم الجمعية العامة الإجراءات اللازمة لضمان ووجود تمويل كاف وممكن التنبؤ به ومستمر ومتزايد عن طريق التبرعات، لا سيما للموارد العامة التي تشكل أساس النزعة المتعددة الأطراف.

٥٩ - **السيد سبيث** (مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية): قال إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تقوم بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاثة سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، تقيدت بالأهداف والولايات الواردة في قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ والمبادئ الواردة في اقتراحات الإصلاح التي وضعها الأمين العام.

٦٠ - وتمشيا مع تقاسم المهام التي حددتها المجموعة، ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة وأداء نظام المنسقين المقيمين. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، تم إصدار مبادئ توجيهية محددة تطلب من المنسقين المقيمين، في جملة أمور، ضمان أن تكون جميع الوكالات ممثلة تمثيلا كاملا ومنصفا على الصعيد الوطني؛ وتخصيص وقتهم من أجل إجراء عمليات التنسيق وإعطاء الأولوية باستمرار للمنظومة حتى إذا كان هناك تضارب بين المهام التي يؤدونها لوكالة أخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والإشارة إلى الأوقات التي يكونون فيها منهمكين في مهام أخرى بحيث يمكن في هذه الحالة تعيين نائب للمنسق المقيم للقيام بهذه المهام (التي يجري تنفيذها في أكثر من ١٢ بلدا).

٦١ - لقد تم إدخال تحسينات على مختلف جوانب النظام وتم اختيار المنسقين المقيمين من بين مجموعة كبيرة من المرشحين في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ خمس سنوات، لم يأت إلا منسق مقيم واحد من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام ١٩٩٨، جاء ٣٠ في المائة من الممثلين المقيمين من منظمات أخرى بخلاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتم بذل جهود من أجل زيادة نسبة النساء. وقد تم الاتفاق على اتباع إجراء جديد في عملية الاختيار ينطوي على مزيد من المشاركة والشفافية والمشاورات؛ وسيبدأ تنفيذه في عام ١٩٩٩. وسوف يتم تقييم أداء الممثلين المقيمين وسيشمل هذا التقييم جميع أفراد الأفرقة القطرية. وقد تم إدراج مدخلات منظومة الأمم المتحدة برمتها والتقييم الذاتي للمنسقين المقيمين في التقارير السنوية عن نظام المنسقين المقيمين. وأعيد النظر في توصيف وظيفة المنسقين المقيمين، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ٢٤٠/٥١، ووفقا لتقرير الأمين العام (A/51/950)، يتم تكثيف التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ويتم بذل جهود لتوزيع المسؤوليات بين هذه المؤسسات والأمم المتحدة.

٦٢ - ولكن ما زالت هناك بعض المسائل المعلقة. ومن بينها تحديد الطرق الفعالة من حيث التكلفة لزيادة قدرة مكتب المنسق المقيم؛ وتحسين أنظمة الإبلاغ من أجل إنشاء نظام لتبادل المعلومات يتسم بفعالية أكبر وتبادل الخبرات بين الأفرقة القطرية والمقر؛ وتعزيز الإجراءات المتبعة في نشر أفضل الممارسات في مجال التنسيق؛ ودراسة الطريقة التي يمكن بها للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية المساعدة على اكتشاف الأزمات الإنسانية والرد عليها.

٦٣ - وإن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعرب عن قلقها لأن المانحين، لا سيما أغلبية الأعضاء في مجموعة الـ ٧، خفضوا مساعداتهم الإنمائية الرسمية. وإن كل الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة (السلام والأمن، والمسائل الإنسانية، والمخدرات، وحقوق الإنسان، وتحقيق الديمقراطية) تستند إلى منهج إنمائي بنته في جميع أنحاء العالم ويكتسب ثقة واهتمام المستفيدين منه وإذا لم يتم تعزيز هذا المنهج بالموارد اللازمة فإنه سينهار.

٦٤ - **السيد باول** (مدير شعبة الاستراتيجيات والسياسات في برنامج الأغذية العالمي): قال إن الأمم المتحدة، انسجاما مع مجمل الأهداف المتوخاة من المقترحات الإصلاحية للأمين العام، هي بصدد صياغة وتنفيذ نُهـُج أكثر استراتيجية فيما يتعلق بالاضطلاع بأنشطتها التنفيذية في ميادين التنمية والميادين الإنسانية على السواء. أما بالنسبة للبلدان والمناطق التي تمر بحالات طوارئ معقدة، فإن ثمة جهودا تبذل لتعزيز عملية النداءات الموحدة لجعلها عملية برمجة مشتركة بين الوكالات تتسم بمزيد من الفعالية هدفها تحديد الأولويات الإنسانية وإعداد خطط عمل وعرض الاحتياجات من الموارد. ولجنة التنسيق الإدارية عاكفة على إعداد وتنفيذ إطار استراتيجي لتوجيه التحليلات والأنشطة في البلدان التي تمر بأزمات أو الخارجة من أزمات، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في جهود حل المنازعات وبناء السلم.

٦٥ - وقال إنه وفقا لتقسيم المسؤولية المنشأة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ركز برنامج الأغذية العالمي على بعض جوانب محددة من إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويتمثل أحد هذه الجوانب في الربط بين الإغاثة والتنمية. ففي حالات كثيرة، تقدم في نفس البلد ونفس الوقت مساعدات إنمائية ومساعدات لمواجهة حالات الطوارئ. ففي السودان، مثلا، يقدم البرنامج مساعدات غذائية إلى الأطفال في مراحل الدراسة الابتدائية في أحد أجزاء البلد، وفي الوقت ذاته، يستجيب في منطقة أخرى لأزمة إنسانية كبيرة تتصل بالحرب الأهلية وبالكوارث الطبيعية المتكررة. وإدراكا من البرنامج لما يصاحب الكوارث الطبيعية في كثير من الحالات من تمزق واسع النطاق في حياة الناس وسبل معيشتهم، فإنه بصدد دمج تدابير الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها دمجا أكثر تنظيما في الأنشطة الإنمائية. وعلى الرغم من أهمية ربط الخبرات بالقدرات فيما يتصل بالإغاثة والتنمية، فإن انطباق ذلك من الناحية العملية واجه معوقات تتمثل في عدد من العوامل من قبيل ما يلي: التعارض بين منظور الإغاثة على المدى القصير وهدف التنمية على المدى الطويل؛ وعدم قيام المنظمات الإنسانية والإنمائية في كثير من الحالات بتنسيق عملها في الميدان وعدم قيامها بتوحيد استراتيجياتها؛ وعدم قابلية مساعدات الإغاثة للتنبؤ من سنة إلى أخرى؛ والانخفاض الكبير في مستوى التمويل الإنمائي المتاح؛ والصعوبة في تأمين موارد لأغراض الإصلاح والتعمير والإنعاش. وثمة عدد كبير من الناس الذين يقدمون الدعم للأنشطة الإنمائية في المناطق المعرضة للكوارث، ويفترضون، من ثم، أن هذه الأنشطة لا بد وأن تترتب عليها آثار تخفف من حدة الكوارث عند وقوعها. بيد أن الطابع الدينامي للكوارث الطبيعية وتنوع الأوضاع التي تنجم عنها بالنسبة للناس تتطلب وضع أهداف محددة للتخفيف من حدة الكوارث من أجل تحسين فعالية جهود الوقاية. فالوقاية من الفاقة أفضل من التخفيف من ألم الجوع؛ وتوقيت تقديم المساعدة حاسم في هذا الصدد. فالخطوط الفارقة بين تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، والإنعاش، ليست واضحة كما كان يعتقد في السابق، والحالات تتغير بسرعة من فئة إلى أخرى. وعلى الرغم من إقرار الجميع بأهمية التأهب للكوارث والوقاية منها، فإن الشروط التي يفرضها المانحون تزيد من تعقيد الأمور، إذ أن المانحين يخصصون أموالا لأبواب محددة في الميزانية ولوكالات بعينها.

٦٦ - وأضاف قائلا إن المسائل التي تعالج في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تماثل المسائل التي تواجهها الحكومات الوطنية. فمنظومة الأمم المتحدة، باعتمادها هذا الإطار، أعطت نفسها الوسيلة اللازمة لتحقيق تقدم حقيقي، حيث تتعلم مع مضيها قدما في التنفيذ.

٦٧ - وفيما يتعلق بالموارد والتمويل، قال إن الأمم المتحدة بدأت عملية إصلاحات في وقت يجنح فيه المانحون إلى خفض ما يقدمونه من تمويل. وعليه، ينبغي أن تحدد هياكل الأهداف ذات الأولوية في الأنشطة التنفيذية المزمعة لمؤسسات الأمم المتحدة تحديدا واضحا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وينبغي أن يكون ثمة تقسيم واضح للعمل يبرز المزايا النسبية لكل منظمة. ومن الضروري إقناع منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمانحين الدوليين بأن جميع الأموال التي تنفق في برنامج من برامج أنشطة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إنما تنفق بصورة جيدة. بيد أن ذلك لا يمكن أن يكون بديلا لتوفير تمويل كاف للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. فمشكلة انخفاض الموارد تزداد تعقيدا نظرا لعدم القدرة على التنبؤ بمواعيد توفرها وميل المانحين بصورة متعاظمة نحو تخصيص مساهماتهم لأنشطة محددة. ولا بد من التسليم بأن فعالية الأنشطة التنفيذية لفرادى المنظمات تصبح، ضمن نهج برنامجية أكثر تكاملا، من قبيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداءات الموحدة، مرهونة بقدر أكبر بتوفر الموارد لبرنامج ما ككل. فكلما زاد اعتماد منظمة ما على منظمة أخرى تقومان معا بأنشطة تكاملية، كلما زاد تعرضها للخطر إذا تعذر على شريكتها تنفيذ أنشطتها بسبب الافتقار إلى الموارد أو القدرات. فحل المشاكل عن طريق تضافر الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة ليس بالأمر السهل على الدوام.

٦٨ - ومضى قائلا إن زيادة تنسيق النهج المتبعة في البرمجة داخل منظومة الأمم المتحدة تتيح فرصا لإدراج مسائل المرأة في الأنشطة الرئيسية ضمن الأنشطة التنفيذية للمنظمات الإنمائية والإنسانية. فبرنامج الأغذية العالمي، مثلا، يتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل دعم المرأة في حالات الأزمات؛ ومع اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية لدى البنات، ومع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل تعزيز قدرة الموظفين على معالجة القضايا المتصلة بالمرأة. وقد سعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإدماج منظور نوع الجنس في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وانعكس ذلك في المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والمؤشرات المتعلقة بالرصد والمساءلة.

٦٩ - وأضاف قائلا إنه لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به من أعمال لدراسة الصلات القائمة بين إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعملية النداءات الموحدة والأطر الاستراتيجية، وذلك من أجل كفالة استدامة الأنشطة التي بدأت وإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة المشاكل التي تواجه كل يوم. وقد تركز التقييم، حتى الآن، على العملية؛ ويجب أن يتم التركيز الآن على الأبعاد الفنية والتنفيذية لمختلف العمليات الاستراتيجية. وفي الوقت الحاضر، يقوم مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية المعنية بالسلم والأمن بمناقشة هذه المسائل والمسائل المعلقة الأخرى.

٧٠ - **الرئيس**: دعا الوفود إلى طرح أسئلة والإدلاء بتعليقات.

٧١ - **السيدة فورغيتر** (النمسا): سألت عما إذا كانت صناديق وبرامج الأمم المتحدة قد أحرزت أي تقدم في مواءمة البرامج القطرية، وفي إقرار لا مركزية السلطة، وتفويض السلطات في الميدان، لكي يتيسر تنفيذ عملية مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يجري في الميدان.

٧٢ - **السيد فربيك** (هولندا): قال، في معرض إشارته إلى ملاحظة ممثل برنامج الأغذية العالمي بأنه ينبغي التشديد على الأبعاد الفنية والتنفيذية للاستراتيجيات المختلفة، إن سؤاله يتصل بالجانب الفني للتنسيق. وبما أن أحد الأهداف الرئيسية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو ضمان متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، سأل عما إذا كان إطار المساعدة الإنمائية يشترك أيضا في تنسيق الأنشطة على مستوى المقر؛ وبعبارة أخرى، أراد معرفة ما إذا كانت الصناديق والبرامج تنظر في برامج العمل والتقارير السنوية معا على مستوى المقر، وما إذا كانت تقدم مساعدة مشتركة للعمل الذي يتم تنفيذه في الميدان، وذلك لتحديد الأولويات وتقييمها واختيارها من أجل متابعة المؤتمرات. كما سأل عما إذا كانت هناك أفرقة مواضيعية على مستوى المقر شبيهة بالأفرقة الموجودة على المستوى الميداني، وأراد معرفة كيفية ارتباط الأفرقة المواضيعية على المستويين ببعضها البعض.

٧٣ - **السيد كفالهايم** (النرويج): قال إن توفر الموارد، كما أشار المشاركون في فريق المناقشة، هام بالنسبة لأداء إطار المساعدة الإنمائية. بل إن الطريقة التي استُخدمت بها التبرعات هامة أيضا. ويبدو أن التقييمات الأولية تثير مسألتين: عدم اشتراك الحكومات في العملية، وحجم العمل المتزايد نتيجة المبادرات التنفيذية العديدة في السنوات السابقة. ويجب على إطار المساعدة الإنمائية ترشيد بعض هذه المبادرات وتوحيدها. وينبغي أن تبين العقبات الرئيسية التي تحول دون اشتراك أكبر على المستوى القطري، كما ينبغي اعتماد نهج موحد.

٧٤ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): سأل عما إذا كان من المعقول، وفقا للمشاريع التجريبية التي نفذها الإطار في عدد من البلدان، افتراض أنه يمكن استخدام مذكرة الاستراتيجية القطرية لتعجيل النتائج أو تسهيلها، أو عما إذا كان من المستحسن الاستغناء عن هذا المورد المباشر والطوعي لصالح آلية ذات صلة أكبر بالعملية. ونظرا لتكلفة التنسيق، سأل عما إذا كان من الجدير مواصلة العمل بالإطار، إذا لم يكن من الممكن الحصول على الموارد اللازمة، مع احتمال تعريض فعاليته للخطر.

٧٥ - **السيد بيريز** (الجمهورية الدومينيكية): أعرب عن شكره للمساعدة التي تلقاها بلده من المجتمع الدولي لتخفيف آثار الإعصار جورج. وسأل المتكلمين عن الإجراءات التي اتخذتها البرامج الإنسانية المختلفة التابعة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان التي تضررت بالإعصار.

٧٦ - **السيد سبيث** (مدير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال، ردا على الأسئلة، إنه في حين يعتبر المشاركون في فريق المناقشة اللامركزية هامة للغاية، لا تزال هناك صعوبات في وضعها موضع التنفيذ، خاصة في الوكالات المتخصصة. وفيما يتعلق بمواءمة دورات البرمجة، وضع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة لبلوغ هذا الهدف خلال ثلاث سنوات؛ وتم حتى الآن تحقيق المواءمة في ٣٢ في المائة من البلدان. وأضاف أنه يعلّق أهمية قصوى على تلك العملية التي ستكون، بالإضافة إلى تنفيذ التقييمات القطرية المشتركة، مقدمة وافية لنجاح الإطار.

٧٧ - وأردف قائلا إن متابعة المؤتمرات الرئيسية هي بدون شك الهدف الرئيسي والمبدأ الموجّه للإطار. لكن المشكلة تكمن في تحديد كيف يرغب كل بلد في مواصلة العمل؛ وهذا جزء من الحوار الذي استهل مع الحكومات

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وسيكون كذلك موضوع التقارير السنوية المقبلة. وقد درست مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه التقارير لضمان احتوائها على هذه المسألة.

٧٨ - وفيما يتعلق بالأفرقة المواضيعية، ذكر أن هناك أربع فرق عمل مشتركة بين الوكالات على مستوى المقر تقدم التوجيه إلى الأفرقة القطرية بشأن متابعة المؤتمرات، كما أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أفرقة مواضيعية تعالج مسائل الجنسين، والحق في التنمية وحقوق الإنسان؛ وبهذا، يستمر التنسيق أيضا على مستوى المقر.

٧٩ - واختتم قائلا إنه ينبغي أن يكون بإمكان إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الاعتماد على المشاركة الكاملة للحكومات، الشركاء الرئيسيين لأفرقة الأمم المتحدة القطرية طيلة فترة العملية. وينبغي أن تشارك الحكومات في الإعداد منذ البداية، فضلا عن المشاركة في التقييم القطري المشترك؛ ولهذا ينبغي إنشاء آليات استشارية في عملية الإطار لضمان الدعم والتعاون من جانب الحكومات. وقد أكد تقييم الإطار الذي تم مؤخرا هذه الاستنتاجات.

٨٠ - **السيد لوندبورغ** (السويد): قال إن عملية الإطار بأكملها مهيأة للاستجابة للحاجات القطرية من قِبَل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، يُظهر بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين أن هناك بعض التحفظات في هذا الصدد. ووفده على وعي بأن بعض الحكومات رحبت بعملية الإطار، لأنها تعتقد بأن العملية ستيسِّر استجابة أكثر تكاملا لاحتياجاتها. وفي هذا الصدد، يود معرفة ما إذا كانت بلدان أخرى قد واجهت صعوبات في نظرها في التقييمات القطرية المشتركة وفي إنشاء عملية الإطار. وفي حين لا يسهل تحديد البلدان التي ووجهت فيها صعوبات، يرى وفده أن الرد على هذا السؤال سيكون ذا أهمية كبرى للمناقشة والمفاوضات حول القرار الذي سيُتخذ بشأن الموضوع.

٨١ - **السيد أمزيان** (المغرب): تساءل، في معرض إشارته إلى مجموعة المنظمات المشتركة في فريق المناقشة، عما إذا كانت هذه المنظمات تمثل حقا المشاكل التي صودفت في الميدان. وكان يفضِّل وجود ممثلي هيئات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تواجه مشاكل، وذلك لكي تدور المناقشة حول لب هذه المشاكل.

٨٢ - وأضاف أنه لم يتم اتخاذ مواقف واضحة في التقرير المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/53/226). وقد تولَّد لديه انطباع عن أن التقرير كان نتيجة تفاوض، أي أنه نص متفق عليه تم الإعراب فيه عن المواقف بحذر شديد؛ وكان من المتوقع، عشية الألفية الثالثة، صدور نص مختلف. فقد تم، وعلى سبيل المثال، وفقا للتقرير، إحراز تقدم ضئيل في ترشيد إجراءات البرمجة. ونظرا لكون تعقد إجراءات البرمجة هو المعضلة الكبرى للأنشطة التنفيذية التي تم تنفيذها على المستوى القطري، كان ينبغي أن يشير التقرير إلى سبب ضآلة التقدم المحرز في هذا المجال. وكذلك، تضمن التقرير جزءا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، جاء فيه أن موارد المساعدة قد انخفضت، دون إيراد أسباب هذا الانخفاض.

٨٣ - واختتم قائلا إن التقرير يشير إلى مفاهيم جديدة يجري تطبيقها في سياق مذكرات الاستراتيجية القطرية، ويأمل أن تتوفر الموارد الضرورية لتطبيق هذا النهج الجديد.

٨٤ - **السيد شودوري** (بنغلاديش): قال إنه في حين تؤيد بنغلاديش عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فهي تعتبر أن تحمّس المشاركين في فريق المناقشة سابق لأوانه؛ ولذا من الضروري التريث انتظارا لمعرفة نتائج العملية. وهو يتفق مع ممثل المغرب على ضرورة إبلاغ الدول الأعضاء بالصعوبات التي صودفت. كما أنه من الهام مواصلة العملية تدريجيا. ويشعر وفده بالقلق من أن يبدأ استعراض الثلاث سنوات التالي مناقشة إطار أو تصميم آخر أو استراتيجية أخرى بدلا من تعزيز عملية الإطار الحالية.

٨٥ - وأضاف أنه ينبغي ألا يساعد الإطار في مواءمة البرامج القطرية فحسب، بل أيضا في تعزيز حوار لوضع المعايير بين شركاء التنمية في الميدان. ويود، إذا كان قد جرى حوار كهذا بالفعل، معرفة الشكل الذي تم به والنتائج التي أسفر عنها.

٨٦ - وسأل، في معرض إشارته إلى بيان مدير البرنامج الإنمائي، عن كيفية ارتباط متابعة المؤتمرات على المستوى القطري بمتابعتها على المستوى الدولي، نظرا لضرورة إقامة التنسيق والتكامل على كلا المستويين.

٨٧ - **السيدة بلاكبيرن** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية): قالت في معرض إشارتها إلى الدروس المستفادة من المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إن تحقيق نتائج إيجابية، فيما يتعلق بالعنصر البشري واشتراك الوكالات في الإطار، يتطلب تغييرا حقيقيا على كل من مستوى المقر والمستوى الميداني، وليس مجرد جمع برامج قائمة. وينبغي أن يشير المتكلمون إلى التدابير المتوخاة لتدريب الموظفين وذلك لضمان تنفيذ الحد الأقصى من أنشطة الإطار. وينبغي توفير معلومات عن اشتراك الوكالات المتخصصة والتجربة المكتسبة من تنفيذ الإطار في فييت نام ومالي، اللذين تم اختيارهما كبلدين نموذجيين، خاصة فيما يتعلق بإمكانية الاشتراك في البنك الدولي في المستقبل.

٨٨ - **السيد هدايت** (إندونيسيا): قال، متكلما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه يبدو أن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أصبح نوعا من العلاج الشامل في مجال الأنشطة التنفيذية، ولكن من الضروري، نظرا لتعقد المسائل قيد النظر، توخي الحذر الشديد. وعلى الرغم من وضوح أهمية التنسيق، هناك خطر أن يُفرط الممثلون المقيمون في انخراطهم في التنسيق، مما يعوق مسؤولياتهم عن تنفيذ خطط الأمم المتحدة وبرامجها، مع ما يتبع ذلك من تبديد للموارد البشرية والمالية. وعلاوة على ذلك، إذا أظهرت النتائج، خلال خمس أو عشر سنوات، أن الإطار لم يكن منتجا كما كان من المتوقع له، يمكن أن يضر ذلك بالأنشطة التنفيذية. وفي هذا الصدد، أشار إلى الشعور المفرط بالغبطة الذي أثارته مذكرات الاستراتيجية القطرية، وإلى حقيقة أن هذه المذكرات ليست لدى جميع البلدان.

٨٩ - وأضاف قائلا إنه من الضروري وضع الإطار في منظوره الصحيح؛ فأهم شيء هو الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومات وضرورة قدرتها، من خلال الإطار، على حشد الموارد للأنشطة التنفيذية. وفضلا عن ذلك،

أثير سؤال عن المدة اللازمة لصياغة إطار مساعدة في بلد ما، مع مراعاة أن هناك ١٣٧ بلدا يجب التعامل معها، وأن أطر المساعدة تختلف من بلد إلى آخر. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون ممتنا لو تلقّى معلومات عما إذا كانت قد اتُخذت أية خطوات لمنح إطار المساعدة بُعدا اجتماعيا في جميع البلدان المستفيدة.

٩٠ - **السيد رونر** (المراقب عن سويسرا): لاحظ مع الارتياح أن التقييمات القطرية المشتركة تعتبر وسائل ضرورية لإعداد أطر المساعدة؛ وبما أنه يجري حاليا تحليل الخبرة المكتسبة في ١٨ بلدا، يود معرفة المنافع المحددة المستمدة من التقييمات.

٩١ - وأضاف أنه من الصحيح أن أطر المساعدة ليست العلاج الأمثل. فالأطر وسائل مفيدة ينبغي تكييفها مع المعايير الوطنية وللخبرات المحددة لأفرقة المواقع؛ ولهذا، لا يمكن صياغة هذه الأطر بنفس الطريقة لجميع البلدان. ومن الصحيح كذلك أن من قبيل الإفراط في الطموح توقع أن تشترك جميع منظمات الأمم المتحدة في الإطار منذ البداية؛ ومع ذلك ينبغي دعوة جميع المنظمات والسماح لها بالمشاركة عندما تتوفر لديها الرغبة والقدرة على ذلك، دون أي تأخير للعملية.

٩٢ - **السيد برندرغاست** (جامايكا): شدد على دور الحكومات والحاجة إلى أخذ خصائص كل بلد في الاعتبار. ومن المفيد، نظرا للخبرة المحدودة للمرحلة التجريبية، معرفة آراء المشاركين في المناقشة فيما يتعلق بالتوقعات الحقيقية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، فضلا عن العقبات التي صودفت في تلك المرحلة من إنشاء أطر المساعدة.

٩٣ - **السيد توماسي** (فرنسا): قال إنه من الضروري، في المقام الأول، النظر في تكاليف عملية إطار المساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين. وفي حين يمكن فهم احتياج عملية الإطار للوقت والجهد، يجب الاعتراف بأن تكاليفها تنبع من الطابع الموزع للنظام. فقد طور كل صندوق وبرنامج ووكالة طرائق ومشاريع برمجته الخاصة، ولهذا تتطلب مهمة التنسيق مجهودا كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي القيام بتحليل لعائد التكلفة، ومن المؤمل أن تنتج أطر المساعدة منافع أكثر فأكثر بتكاليف أقل.

٩٤ - وأضاف أنه تم إعداد وثيقة لمعظم البلدان الـ ١٨ المشتركة في المرحلة التجريبية، والتي يفترض أن تكون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد قامت بتحليلها. ويود وفده معرفة ما إذا كان هذا التحليل قد أسفر عن أهداف مشتركة وأولويات واضحة وتقسيم أوفى للعمل، وذلك لإرساء القاعدة للبرمجة المشتركة.

٩٥ - **السيد كهاري** (الهند): قال، بعد أن أثنى على عملية الإطار، إنه من الواضح أن بلاده، باعتبارها إحدى البلدان المشمولة في المرحلة التجريبية، اشتركت في العملية إلى حد معين. وهو يرى أن الإطار قد صُمم لمنع الازدواجية ولدعم أولويات التنمية في البلدان النامية. وإذا أخذ في الاعتبار أن تنسيق الأنشطة الإنمائية والمساعدة الخارجية هما مسؤولية الحكومات، يكون من الضروري ضمان أن يقوما بالتحكم في الإطار، الذي يتطلب، بدوره، المشاركة الكاملة من الحكومات في جميع مراحل العملية منذ بدايتها.

٩٦ - وأضاف أنه من المفيد معرفة كيفية معالجة المسائل التي ليست ذات صلة بمنظمة معينة، والمسائل ذات الصلة بالمنظمات غير الممثلة في بلد ما، في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وإنه يود معرفة كيف أسهم الإطار في منظومة الأمم المتحدة من حيث القيمة المضافة.

٩٧ - وذكر أنه من غير الواضح أيضا كيف يضمن الإطار عدم تهميش العلاقات التي تقيمها حكومة ما مع برامج ومؤسسات معينة تابعة للأمم المتحدة، عن طريق محاولة إنشاء آلية تعاون واحدة. وهذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الكبيرة التي تعمل فيها برامج ووكالات عديدة.

٩٨ - وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، يشارك وفده الآراء التي أعربت عنها إندونيسيا وبنغلاديش والمغرب.

٩٩ - وذكر ختاما أنه ينبغي ملاحظة أن هناك وثيقة واحدة فقط، مهما بلغت أهميتها، حتى في البلدان التي ينفذ فيها الإطار في مرحلته التجريبية. ونظرا لعدم إمكان معرفة أثر هذه الوثيقة على الأنشطة التنفيذية، وقبل كل شيء، على التنمية في البلدان المستفيدة، إلا بعد انقضاء بضعة سنوات، من الأفضل عدم إصدار أحكام تقييمية على الإطار في الوقت الحاضر، بل الإعراب عن الأمل في أن يثبت فائدته للبلدان المستفيدة ولعلاقاتها مع الأمم المتحدة.

١٠٠ - **السيد كيبدي** (إثيوبيا): قال إن بلاده لديها، كأي بلد آخر، استراتيجية إنمائية خاصة وبرامج مشتركة بين القطاعات تم وضعها بالتشاور مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف القطرية، وهي مؤسسات كان لها دور واضح المعالم في هذه البرامج. وبالتالي، يصعب إدراك الدور المحدد لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان التي توجد فيها بالفعل استراتيجيات إنمائية وبرامج استثمار. وتساءل عما إذا كانت حالات كهذه لا تؤدي إلى الازدواجية.

١٠١ - **السيدة بللامي** (المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة): أشارت ردا على تعليق ممثل إندونيسيا القائل بأنه لا يمكن اعتبار الإطار العلاج الشامل، إلى أن ما من أحد من مؤيدي الإطار يقترح أنه كامل. وقد أفيد أن نتائج المرحلة التجريبية كانت إيجابية، بمعنى أنه كانت هناك مشاركة كبيرة نسبيا أثناء صياغة أطر المساعدة. ومن الصحيح أنه تمت ملاحظة بعض مواطن الضعف. فقد لوحظ، على سبيل المثال، أنه كان ينبغي أن تشترك الحكومات بدرجة أكبر في العملية منذ البداية، بما في ذلك في إعداد التقييمات القطرية المشتركة؛ وأنه كان من الضروري إيجاد وسيلة ما لإشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية؛ وأن يتم الأخذ بالإطار بصورة تدريجية، لكي يتم استيعاب التجربة أثناء اتضاح العملية، ولكي يكون بالإمكان تطبيق الدروس المستفادة في تخطيط الأنشطة القادمة.

١٠٢ - وقالت إنها تود أن تشير أيضا إلى أنه ينبغي عدم الخلط بين أطر المساعدة والبرامج القطرية. فإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيلة مفاهيمية تم تصميمها لإضفاء مزيد من التماسك ووحدة الغرض على برمجة أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية على المستوى القطري، بينما ترتبط البرامج القطرية بوضوح بصناديقها وبرامجها الخاصة ويجب اعتماد كل واحد منها من قبل المجلس التنفيذي المقابل.

١٠٣ - وأضافت أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أثارت مسائل أخرى في سياق اقتراحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام. ففيما يتصل بالعلاقة بين الأطر الاستراتيجية وإطار المساعدة الإنمائية، على سبيل المثال، من الممكن أن يحل الإطار محل الأطر الاستراتيجية، لأنه أكثر ملاءمة للأنشطة الإنمائية. وعملية الإطار لم تكد تبدأ: فقد شُرع فيها بناء على توصية الأمين العام؛ وتمت صياغة مبادئ توجيهية تمهيدية؛ ويجري الآن وضع هيكله. ولا يوجد للآن أي تحليل نهائي للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز؛ لكنه من الواضح أن نتائج التعاون في مالي وفييت نام إيجابية.

١٠٤ - وأخيرا، أوضحت ردا على السؤال الذي طرحه ممثل الجمهورية الدومينيكية أن كل برنامج اتخذ تدابير مساعدة محددة في البلدان التي تضررت بالإعصار جورج.

١٠٥ - **السيدة صادق** (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): اعترفت بأن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لم تكرس الوقت الكافي لتنظيم عقد جلسات إحاطة ولتقديم التوجيه بشأن متابعة المؤتمرات الدولية. وبالرغم من أن البند قد أدرج في جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنتين الأخيرتين وعالجته لجنة التنسيق الإدارية، لم تصدر أية توصيات، مثلا، بشأن كيفية مواصلة العمل أو كيفية صياغة مؤشرات موحدة يمكن تطبيقها في عدد من المؤتمرات، أو مؤشرات منفصلة في حالة مؤتمرات أخرى. وربما يمكن إنشاء روابط بين المؤتمرات المختلفة بغية صياغة مبادئ توجيهية عامة. وقد أثبت تقييم للمرحلة التجريبية لأطر المساعدة الإنمائية أنه لم تكن هناك كذلك مبادئ توجيهية لكيفية الاستفادة من المواد المتعلقة بالمؤتمرات، وأنه لم تكن هناك تعليمات عن كيفية وضع برنامج مشترك بالتشاور مع الحكومات.

١٠٦ - وأضافت أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بتبسيط ومواءمة المعايير والإجراءات. فهناك فرقة عمل، ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تعالج هذه المسألة. ومن المؤمل أن يكون بالإمكان استبدال الإجراءات الحالية، حالما يتم قبول الإطار، مما يجعل من الممكن تخفيض عبء العمل المفرط. وهناك عائق آخر وهو أن الأموال الممنوحة لبعض البلدان لم تخصص للإطار بل لنظام المنسق المقيم.

١٠٧ - وذكرت أن أحد مواطن الضعف التي كشفها التقييم هو أن المقر لم يكن يوجه رسالة موحدة؛ وبالتالي، كانت تختلف التفسيرات على المستوى القطري. وكان ينبغي أن تنظم برامج تدريب وجلسات إحاطة للأفرقة القطرية.

١٠٨ - وأردفت قائلة إن عددا من الوفود استفهم عن القيمة المضافة الحقيقية للإطار. وأحد مزاياه أنه يسهم في إنشاء قاعدة بيانات مشتركة في البلدان، ومن أجلها وبالاشتراك معها، مما يشكل وسيلة أساسية لتحليل مفيد للحالات؛ والتقييم القطري المشترك هو أحد هذه العناصر. وثمة فائدة أخرى هي أن البلدان تلقت، عن طريق الإطار، مساعدة على وضع نهج موحد لتحليلات الحالات بالنسبة للقطاعات والاحتياجات ذات الأولوية. وبالرغم من نهجها الموحدة، تتضمن تحليلات الحالات آراء كل من أصحاب المصالح في التنمية.

١٠٩ - واستطردت قائلة إنه حيث أن التقييم أظهر أن الحكومات لم تشترك مشاركة كافية في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، يتم بذل جهد لتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الحكومات. وقد كانت الأفرقة العاملة المواضيعية، التي يجب أن تتطور من منتديات لتبادل المعلومات إلى هيئات صنع القرار، بالغة القيمة في بعض البلدان، خاصة في قطاع التعليم، الذي طور فيه أصحاب المصالح برامج منسقة ومتكاملة. ويمكن القيام بمزيد من العمل في قطاع الصحة، وفي المجالات المشتركة بين القطاعات أيضا، إذا كان بالإمكان إزالة الصعوبات المتعلقة بالمساءلة والموارد والتفريق بين ولايات الصناديق والبرامج.

١١٠ - واختتمت بقولها إن مسألة اشتراك الوكالات المتخصصة قد تمت معالجتها، بما في ذلك مع الأمين العام. واتفقت مع المراقب عن سويسرا على أن اشتراك جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة سيكون طاغيا. وفي حين أنه من المهم بالنسبة للحكومات والكيانات الأخرى وضع أولويات، ينبغي أن تكون الوكالة المختصة والأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن تقرير السياسات. وأخيرا، ذكرت أنها لم تكن تدرك وجود مشاكل مع حكومات البلدان الـ ١٨ التي اشتركت في المرحلة التجريبية.

١١١ - **السيد باول** (مدير شعبة الاستراتيجية والسياسة العامة ببرنامج الأغذية العالمي): قال إن واضعي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هم الذين قدموا التوجيه، من حيث الدروس المستفادة حتى الآن. وفي هذا الصدد، أشار إلى وثيقة الإطار المتعلقة بفييت نام، التي قدمت وصفا للخبرة وللصعوبات العملية التي صودفت أثناء العملية. وفي السياق نفسه، أجمعت الدلائل على أن اشتراك البنك الدولي كان إيجابيا للغاية.

١١٢ - وفيما يتعلق بالمسائل الفنية التي سيجري النظر فيها في الجلسات المشتركة للجان التنفيذية المختلفة، قال إنه ينبغي وجود تبادل للأفكار بهدف عام هو الانتقال بأسرع ما يمكن، من التقديم العام للمساعدة إلى طريقة أخرى أكثر تميزا وتقوم على الحوار. وتشمل هذه الطريقة البديلة إجراءات محددة تستهدف جماعات محددة من الناس.

١١٣ - وأضاف أن هناك مشكلة أخرى وهي إعادة إدماج العائدين اللاجئين والمشردين داخليا على السواء، والتي هي مسألة فنية أيضا متصلة بالعملية. وتشمل المسائل الفنية الإضافية الحاجة إلى الدفاع عن المبادئ، خاصة في مجالي حقوق الإنسان وتحقيق المساواة للمرأة؛ وصعوبة العمل مع سلطة وطنية ليس من السهل تحديدها دائما؛ واشتراك المجتمع المحلي في عملية صنع القرار وتنفيذ القرارات؛ وتعيين العدد الكافي من الموظفين في المكان المناسب، في الوقت المناسب. كما تشمل اعتبارات أخرى رصد سلامة الموظفين والحصول على التمويل الكافي لإعادة التأهيل أو حالات الطوارئ أو التدابير المتعلقة بالتنمية.

١١٤ - وقال، في معرض تفسيره لعدم الاشتراك بدرجة أكبر من جانب الوكالات المتخصصة، إن المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي قد أثار هذه المسألة في الدورتين الماضيتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وقد يكون من الأكثر ملاءمة أن يقوم أعضاء اللجنة والمجالس التنفيذية بمعالجة هذه المسألة. ومع ذلك، ينبغي النظر في مشاكل التعاون والتنسيق، خاصة فيما يتعلق بمسائل محددة موضع اهتمام خاص بالنسبة للوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠

- - - - -